IPC Integrated Food Security Phase Classification
Evidence and Standards for Better Food Security Decisions

الجمهورية اليمنية	تحليل التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي – ملخص النتائج الجزء الأول: استعراض حالة انعدام الأمن الغذائي الحاد المتوقعة	ساري حتى: 31 يوليو 2017م تم إعداده في: 1 مارس 2017م

النقاط الرئيسية

- شهد الأمن الغذائي في اليمن المزيد من التدهور منذ التحليل الأخير للتصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي الذي تم إجراؤه في شهر يونيو 2016م. يعاني ما يقدر بنحو **17 مليون شخص**، أي ما يعادل 60٪ **من إجمالي عدد سكان اليمن**، من **انعدام الأمن الغذائي ويحتاجون إلى مساعدة إنسانية عاجلة لإنقاذ الأرواح وحماية سبل كسب العيش**. من بين هؤلاء، فإن ما يقرب من 10.2 مليون شخص يمرون في المرحلة الثالثة من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي "الأزمة" و6.8 مليون شخص في المرحلة الرابعة من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي "الطوارئ". على الصعيد الوطني، ازداد عدد السكان الذين يمرون بمرحلة الطوارئ (المرحلة الرابعة من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي) ومرحلة الأزمة (المرحلة الثالثة من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي) بنسبة 20٪ بالمقارنة مع نتائج تحليل التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي الذي تم إجراؤه في شهر يونيو 2016م.
- **الصراع وانعدام الأمن المدني هي الدوافع الرئيسية لحالة انعدام الأمن الغذائي** مع الآثار المدمرة على سبل كسب العيش والحالة التغذوية.
- **النزوح**: حتى شهر يناير 2017م، نزح أكثر من 2 مليون شخص في 21 محافظة ويرجع ذلك بشكل اساسي إلى الصراع؛ في حين أن 85٪ من النازحين داخلياً بسبب الصراع هم من محافظات تعز وحجة ومدينة صنعاء وصعدة ومحافظة صنعاء. في شهر فبراير 2017م، أشار فريق العمل المعني بحركة السكان إلى عدد إضافي من النازحين داخلياً بلغ 44,226 شخص أغلبهم (31,860 شخص) من محافظة تعز (مديريتي المخا وذو باب)، تليها محافظة الحديدة مع عدد من النازحين داخلياً بلغ 9,162 شخص.
- **سبل كسب العيش واضطراب الأسواق**: انعدام الأمن المدني واسع الانتشار كان له أثره على سبل كسب العيش في المناطق الحضرية والريفية على حد سواء مما أدى إلى التدهور الممتد والمستمر لحالة الأمن الغذائي. فرض القيود ووضع العراقيل أمام الواردات التجارية والإنسانية وحالات النزوح الجماعي وفقدان الدخل وندرة توفر الوقود وارتفاع الأسعار وتعطل منظومات الأسواق وارتفاع أسعار المواد الغذائية وانهيار الخدمات العامة كلها أمور أدت إلى تفاقم السياق الاجتماعي والاقتصادي الهش أصلاً. البنى التحتية للموانئ، الضرورية لضمان وصول واردات الغذاء والمساعدات الإنسانية، تواجه تهديداً خطيراً بسبب الصراع المتفاقم. أيضاً، انخفضت المساحات المزروعة والإنتاج في عام 2016م بنسبة 38٪ مقارنة مع فترة ما قبل الأزمة، مما أثر على توافر المواد الغذائية ومخزون الأسر. بالمثل، فقد معظم الصيادين أصول الاصطياد الخاصة بهم مثل القوارب والشباك وتضررت معدات الاصطياد والبنية التحتية الأساسية للاصطياد.
- **الأزمة الاقتصادية**: الوضع الاقتصادي لما نسبته 78٪ من الأسر في اليمن هو حالياً أسوأ مما كان عليه في فترة ما قبل الأزمة؛ ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى عجز الموازنة العامة الأمر الذي أدى إلى خفض في النفقات الحكومية وتأخر رواتب موظفي الحكومة أو عدم توفرها تماماً منذ شهر سبتمبر 2016م، وانهيار نظام الحماية الاجتماعية وأزمة السيولة من العملة المحلية وانخفاض قيمة الريال اليمني مقابل الدولار الامريكي ونفاد احتياطيات البنك المركزي. كان للانهيار الاقتصادي أثره على الأمن الغذائي بجميع أبعاده، وخصوصاً توافر الغذاء والوصول.
- **سوء التغذية الحاد** هو نتيجة رئيسية لانعدام الأمن الغذائي الحاد وقد بلغ مستويات مثيرة للقلق؛ وقد مثّل سوء التغذية مشكلة خطيرة في اليمن لفترة طويلة، وخاصة سوء التغذية المزمن (التقزم). مع ذلك، فإن معدل انتشار سوء التغذية الحاد (الهزال) قد ارتفع في السنوات الأخيرة، وبلغ ذروته في السنوات الثلاث الماضية. من بين 22 محافظة من محافظات اليمن، فإن أربع محافظات (أبين وتعز والحديدة وحضرموت) تعاني من انتشار سوء التغذية الحاد الشامل الذي يتجاوز عتبة الطوارئ المحددة من قبل منظمة الصحة العالمية (≥15٪)؛ فيما سبع وثمان محافظات تعاني من انتشار سوء التغذية الحاد الشامل عند مستويات الشدة (10 – 14.9٪) وعند مستويات الهشاشة (5 – 9.9٪) على التوالي.
- **المساعدات الإنسانية** المقدمة للمحافظات الأكثر تضرراً لم تغطي بشكل كامل المستفيدين المستهدفين في عام 2016م. التحديات الرئيسية الماثلة هي الصراع الدائر، وتقييد تحركات عمال الإغاثة الإنسانية وشراء ونقل الإمدادات المنقذة للأرواح. في سبيل المضي قدماً، فإنه يجب على جميع الأطراف تسهيل الوصول الإنساني غير المشروط لتمكين كل الجهات العاملة في المجال الإنساني من الوصول إلى السكان الأكثر تضرراً وزيادته للوصول إلى الاحتياجات الملحة المتزايدة للسكان المحتاجين.
- **المحافظات الأشد تضرراً**: من بين 22 محافظة، فإن **سبع محافظات تمر في المرحلة الرابعة من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي (الطوارئ)** – لحج وتعز وأبين وصعدة وحجة والحديدة وشبوة؛ فيما عشر محافظات **تمر في المرحلة الثالثة من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي (الأزمة)** – عدن وعمران وذمار ومحافظة صنعاء ومدينة صنعاء وإب ومأرب وريمة والمحويت وحضرموت، **وثلاث محافظات تمر في المرحلة الثالثة من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي!** – الجوف والضالع والبيضاء.

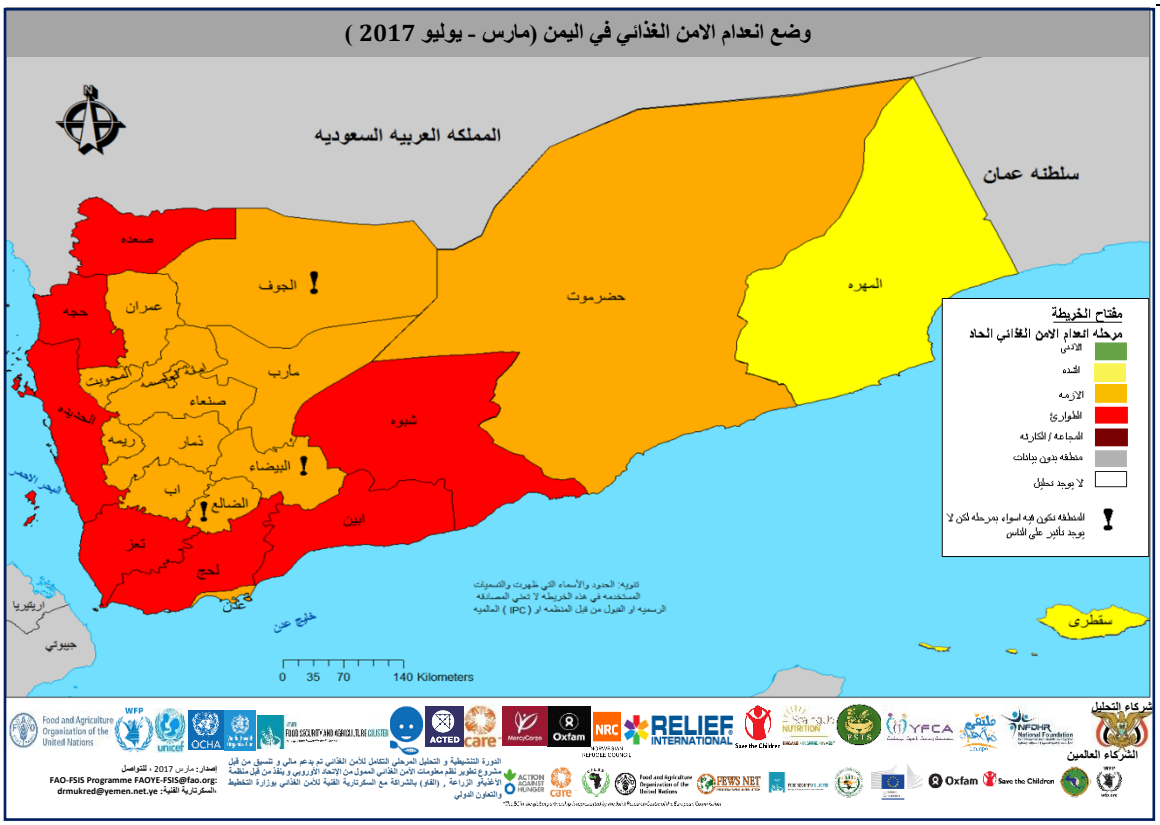

الجزء الثاني: ملخص النتائج والأساليب والخطوات التالية

النتائج والقضايا الرئيسية

1. الأمن الغذائي والتغذية

على المستوى الوطني، وفقاً للتقييم الطارئ للأمن الغذائي والتغذية في جميع أنحاء البلاد (نوفمبر – ديسمبر 2016م)، فقد تراجعت جميع مؤشرات مخرجات الأمن الغذائي. كما هو في شهر مارس 2017م وخلال الفترة مارس – يوليو 2017م، فإن ما يقدر بنحو 17 مليون شخص يعيشون في المرحلة الثالثة من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي (الأزمة) وفي المرحلة الرابعة من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي (الطوارئ)؛ وهذا يعني أن 60٪ على الأقل من اليمنيين لا يملكون ما يكفي من الغذاء لتناوله. بالمقارنة مع التحليل السابق للتصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي الذي تم إجراؤه في شهر يونيو 2016م، فإن الأمن الغذائي –كما يتضح من عدد السكان في المرحلة الثالثة والمرحلة الرابعة من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي – قد تدهور بنسبة 20٪. مع ذلك، فقد كان هناك تحسن نسبي في الحالة العامة للأمن الغذائي في بعض مديريات الضالع والبيضاء، التي أسهمت في انتقالها إلى المرحلة الثالثة من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي مع (!) من المرحلة الثالثة من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي. هذا لا يعني أن المحافظتين هما أفضل حالاً الآن. مازالت حالة الأمن الغذائي غير مستقرة، ومازالت العوامل المحركة لانعدام الأمن الغذائي قائمة وتحسنها النسبي يعزى إلى حد كبير إلى المساعدات الإنسانية الحالية والمخطط لها وتحسن الوصول في بعض المديريات داخل المحافظات. علاوة على ذلك، أدت المعارك البرية المستمرة واضطراب وفرة الغذاء والوصول اليه إلى تدهور محافظة الجوف من المرحلة الثالثة من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي إلى المرحلة الثالثة من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي مع (!) منذ التحليل السابق للتصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي الذي تم إجراؤه في شهر يونيو 2016م. على الرغم من تحسن الوضع الأمني في محافظة حضرموت، إلا أن الوضع الاقتصادي الكلي؛ بما في ذلك الزراعة والثروة الحيوانية وصيد الأسماك والأعمال التجارية الصغيرة؛ قد شهد تدهوراً ولم يُظهر أي تحسن، وهو ما يعكس حالة انعدام الأمن الغذائي وسبل كسب العيش التي تندر بالخطر نقلت حضرموت من المرحلة الثانية من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي في يونيو 2016م إلى المرحلة الثالثة من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي في تحليل التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي المتوقع.

أبرز العوامل المحركة لانعدام الأمن الغذائي تشمل ارتفاع أسعار الغذاء ووقود الطهي والري والماء والدواء، يرافقه ضعف أداء قطاعي الزراعة وصيد الأسماك، وفقدان فرص العمل والدخل والنزوح الداخلي للملايين من المواطنين. علاوة على ذلك، فإن أزمة السيولة أثرت بشكل مباشر على أكثر من 7 مليون فرد من افراد الأسر التي تعتمد على الرواتب الحكومية وبالتالي فإنها أدت ليس إلى تقليص قوتهم الشرائية للغذاء فقط، ولكن أيضاً على قدرتهم على الحصول على السلع والخدمات الأساسية. العوامل الأخرى تشمل غياب برامج الرعاية الاجتماعية الحكومية، وانهاك آليات الحماية الاجتماعية غير الرسمية / التقليدية لحماية الأشخاص الأكثر فقراً وضعفاً التي تفاقمت نتيجة زيادة عدد الأسر المضيفة للنازحين داخلياً.

مثّل سوء التغذية مشكلة خطيرة في اليمن لفترة طويلة، وخاصة سوء التغذية المزمن (التقزم)، ومع ذلك، فإن اتجاهات سوء التغذية الحاد قد بلغت ذروتها في السنوات الثلاث الماضية. من بين 22 محافظة من محافظات اليمن، فإن أربع محافظات (أبين وتعز والحديدة وحضرموت) تعاني من انتشار سوء التغذية الحاد الشامل الذي يقاس بالدرجة المعيارية (Z Scores) أي الوزن مقابل الطول فوق 15٪، وهي عتبة الطوارئ العالمية وفقاً لمعايير منظمة الصحة العالمية. سبع وثمان محافظات تعاني من انتشار سوء التغذية الحاد الشامل عند مستويات "الشدة" (10 – 14.9٪) وعند مستويات "الهشاشة" (5 – 9.9٪) على التوالي. لم يتم إجراء مسوحات أو تقييمات تغذوية حديثة في محافظتي المهرة وسقطرة.

تتفاقم حالة سوء التغذية بسبب الانهيار الكبير لنظام الرعاية الصحية وبنيته التحتية وتأثير الصراع الدائر وتفشي وباء الكوليرا وغيره من الأوبئة التي طالت عدة محافظات لعدة أشهر في عام 2016م، ونضوب شبكات الأمان واستراتيجيات التأقلم مع سبل كسب العيش المتعثرة والخفاض القدرة على الحصول على الغذاء من الناحية المادية والاقتصادية على حد سواء. تشير نتائج مسوحات التغذية التي أجريت بين أغسطس وديسمبر 2016م من قبل اليونيسيف ووزارة الصحة العامة والسكان وشركاء التغذية والتقييم الطارئ للأمن الغذائي والتغذية متعدد القطاعات إلى أن ما يقدر ب 2,030,000 طفل (1,035,000 من الأولاد و995,000 من البنات) تحت سن الخامسة يعانون من سوء التغذية الحاد ويواجهون خطراً متزايداً للإصابة بالأمراض والوفاة. نتيجة لذلك، فإنه ينبغي إيلاء اهتمام كبير لمعالجة سوء التغذية الحاد ضمن هذه الفئة بعينها في المحافظات المختلفة لتوفير العلاج الطارئ لسوء التغذية الحاد (البرامج العلاجية للمرضى الخارجيين وبرامج التغذية التكميلية المستهدفة)، وكذلك الخدمات الوقائية.

2. الصراع والنزوح الداخلي

منذ تصاعد الصراع في شهر مارس 2015م، تعرضت معظم الأسر لمخاطر متعددة، مما أدى إلى نزوح داخلي واسع النطاق والهجرة إلى الخارج. عاد البعض إلى ديارهم الأصلية في حين تم نزوح آخرين على مدى العامين الماضيين. وفقاً لتقرير فريق العمل المعني بحركة السكان (يناير 2017م)، فإن حوالي 2,007,216 شخص في الوقت الراهن هم من النازحين في 21 محافظة مختلفة بسبب الصراع. غالبية النازحين داخلياً هم من تعز (547,200 شخص) وحجة (391,596) ومدينة صنعاء (327,024) وصعدة (315,138) ومحافظة صنعاء (98,208). معدلات عالية من النازحين داخلياً نزحت خلال الأشهر الستة الأولى بعد اندلاع الصراع في شهر مارس 2015م. و 84٪ من النازحين داخلياً كانوا قد نزحوا منذ أكثر من عام. علاوة ع2لى ذلك، فإن تقرير تتبع حركة السكان في حالات الطوارئ لشهر فبراير 2017م المعد من قبل فريق العمل المعني بحركة السكان يُظهر أنه من أصل 44,226 نازحي داخلي إضافي فإن 31,860 شخص قد نزحوا في مح2افظة تعز وحدها بسبب التصعيد الأخير للنزاع في مديريتي ذو باب والمخا.

تستضيف خمس محافظات 85٪ (1,157,664 شخص) من النازحين داخلياً في حين أن ثلاث منها تمر في المرحلة الرابعة من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي (تعز وحجة وصعدة)، والاثنتين الأخريين تمر في المرحلة الثالثة من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي (صنعاء وأمانة العاصمة). أكثر من نصف (51٪) النازحين داخلياً مستضافين داخل المجتمعات المحلية بينما 20٪ منهم في مراكز التجميع أو في مستوطنات عشوائية، مما أنتج عبئاً إضافياً على الموارد وخيارات سبل كسب العيش المستنفذة أصلاً. أثناء النزوح الغالبية العظمى من النازحين داخلياً فقدوا او باعوا أصول كسب عيشهم، وأصبحت لديهم خيارات محدودة من فرص العمل وكسب الدخل، مما عرّض قدرتهم الاقتصادية للحصول على الغذاء لخطر شديد. حالة الأمن الغذائي والتغذية للنازحين داخلياً هي أسوأ مقارنة بغير النازحين. وفقاً للتقييم الطارئ الأخير للأمن الغذائي والتغذية، فإن انتشار معدل استهلاك الغذاء الضعيف بين الأسر أعلى بين النازحين داخلياً واللاجئين مما هو بين أولئك من غير النازحين بنسبة 30.5٪، 38.6٪، و 26.6٪ على التوالي. مقياس الجوع الشديد على مستوى الأسر (4 –5) للنازحين داخلياً يبلغ 16٪ ومقياس الجوع المعتدل على مستوى الأسر (المرحلة الثالثة من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي) يبلغ 32.1٪، بينما بالنسبة لغير النازحين فإن مقياس الجوع الشديد على مستوى الأسر يبلغ 7.9٪. مازالت حالة الأمن الغذائي والتغذية بين النازحين تشهد تدهوراً بسبب خلل النظام اقتصادي وضعف المؤسسات وتدني فرص الوصول إلى الخدمات الأساسية، إلى جانب موجة جديدة من العنف وعدم الاستقرار والموارد المحدودة للمساعدات وبرامج الإنعاش في مجال سبل كسب العيش في حالات الطوارئ.

3. سبل كسب العيش والآثار الاجتماعية والاقتصادية للصراع

المصادر الرئيسية للدخل بالنسبة لليمنيين تختلف وتعتمد على نوع سبل كسب العيش التي يمارسها أفراد الأسر. وفقاً للتقييم الطارئ للأمن الغذائي والتغذية فإن (المصادر الرئيسية لدخل الأسرة هي الراتب المنتظم من القطاع العام والقطاع الخاص (40٪)، والعمل المؤقت في كل من القطاع الزراعي والقطاع غير الزراعي (30٪)، والتجارة البسيطة وبيع المنتجات الزراعة والسمكية (20 ٪)، والباقي (10٪) هي من مصادر أخرى، مثل التحويلات المالية. الصراع الدائر حالياً وبطرق عدة كان له تأثير خطير على الأداء الاقتصادي المتدهور أصلاً وسبل كسب العيش المضطربة، وخيارات

كسب الدخل. الغارات الجوية والمعارك البرية ألحقت أضراراً بالبنية التحتية الأساسية للقطاعين العام والخاص بما في ذلك الأسواق والطرق والجسور والمستشفيات والمدارس والبيوت السكنية ومحطات الكهرباء والمزارع والمتاجر وخطوط المياه، ونتيجة لذلك، فإن معظم الشركات الخاصة اضطرت إلى إيقاف أو تقليص القوى العاملة بأكثر من النصف، والأسباب الرئيسية هي الأضرار المادية التي لحقت بأماكن العمل وخسارة رأس المال والديون المتزايدة وانقطاع الكهرباء ونقص الوقود، مما أدى إلى فقدان خيارات سبل كسب العيش لأكثر من 50٪ من السكان.

تضاعف عجز الموازنة العامة تقريبا بين النصف الأول من عام 2015 وعام 2016م، ونتيجة لذلك، لم يكن البنك المركزي قادراً على تمويل العجز المالي، مما تسبب في حدوث مشكلة سيولة حادة أدت إلى تعليق نفقات الميزانية العامة وخدمة الديون المحلية في شهر يوليو 2016م. تراجع الناتج المحلي الإجمالي لقطاع النفط والغاز بحوالي 76٪، مما ساهم في انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015م، وانخفضت صادرات النفط والغاز بحوالي 86٪ في عام 2015م مما تسبب في انخفاض احتياطيات النقد الأجنبي وزعزعة استقرار العملة المحلية. علاوة على ذلك، فإن غياب الدعم من الجهات المانحة أدى إلى زيادة العجز الذي يمكن أن يسهم في المزيد من انخفاض قيمة الريال اليمني. لتمويل العجز، استخدم البنك المركزي اليمني معظم أرصدته النقدية مما تسبب في حدوث أزمة سيولة. تعرض نظام الحماية الاجتماعية بأكمله للانهيار، في ظل تعليق برامج شبكات الأمان التي يستفيد منها 1.5 مليون شخص من خلال صندوق الرعاية الاجتماعية و مليون مستفيد من برنامج الأشغال العامة المدعوم من الصندوق الاجتماعي للتنمية وبرامج الاستثمار العامة الأخرى منذ منتصف عام 2015م. بالإضافة إلى ذلك، فقد تم تعليق صرف المرتبات الشهرية لموظفي القطاع العام في شهر سبتمبر 2016م، مما أضر بأكثر من 7 ملايين شخص يعتمدون على هذه الوسيلة لكسب العيش. علقت الجهات المانحة معظم برامج الاستثمارات العامة، الأمر الذي ألحق ضرراً إضافياً بالملايين من الناس الذين كانوا يستفيدون من برامج الأشغال العامة وبرامج النقد لقاء العمل الإنمائية. حالات انعدام الأمن الغذائي التي تحدث من وقت لآخر أثرت على الأعمال الصغيرة والأعمال التجارية البسيطة التي تعتمد عليها غالبية الأسر الفقيرة لكسب معيشتهم. الاضرار الأخيرة في مصنع أسمنت عمران على سبيل المثال كان لها أضرار مباشرة على 54,000 شخص، بما فيهم الموظفين والعمال المؤقتين والمقيمين من خلال إغلاق المصنع؛ وينطبق الأمر نفسه على مصنع أسمنت البرح في محافظة تعز ومصنع باجل للأسمنت في محافظة الحديدة، وكلاهما كان يعتمد بشكل كبير على مصنع عمران للحصول على المواد الخام والمستلزمات الأخرى، وهذا أدى بهما الى الإغلاق.

تتعرض الخدمات الاجتماعية الأساسية، بما في ذلك التعليم والصحة والمياه، خطر التعرض للانهيار في عدة مناطق من البلاد، والاحتياجات الإنسانية آخذة في الارتفاع، مما يضع ضغطاً متزايداً على الجهات المعنية بالشؤون الإنسانية في البلاد. حتى شهر أكتوبر 2016م، تعرضت 1,604 مدرسة للأضرار أو للتدمير نتيجة الحرب المستمرة، مما أدى إلى حرمان 720,000 طالب من حقهم في التعليم. حوالي 2 مليون طفل، بما في ذلك 513,000 طفل من الأطفال النازحين داخلياً في اليمن هم حالياً خارج المدرسة؛ وهذا يمثل 27٪ من 7.3 مليون طفل ممن هم في سن الدراسة. أيضاً، ساهمت أزمة السيولة وعدم دفع رواتب المعلمين لعدة أشهر إلى تقويض العملية التعليمية في البلاد. سبل كسب العيش والحالة الاجتماعي والاقتصادي العامة لا تُظهر أي علامات على التحسن وإلى جانب خفض ووقف رواتب موظفي الحكومة، فإنه من المرجح أن يكون لها أثر سلبي كبير على مجمل حالة الأمن الغذائي في البلاد.

4. الإنتاج الزراعي المحلي:

يمثل القطاع الزراعي أهمية بالغة لكل من الأداء الاقتصادي الكلي والتخفيف من حدة الفقر في اليمن. أغلبية الأسر في اليمن (60٪) تمارس الزراعة (إنتاج المحاصيل والإنتاج الحيواني) وتعتبره مصدرها الرئيسي للدخل؛ ويغطي الإنتاج الزراعي في اليمن حوالي 25 – 30٪ من الاحتياجات الغذائية السنوية للبلاد. بالإضافة إلى ذلك، فإن أكثر من 50٪ من القوى العاملة في البلاد تعمل في قطاع الزراعة. المرتفعات الوسطى والمرتفعات الجنوبية والمناطق الساحلية الغربية من تهامة هي المناطق الرئيسية لإنتاج الذرة الرفيعة والدخن والخضروات والفواكه والمحاصيل النقدية الأخرى في اليمن. أدت ندرة وارتفاع أسعار الوقود إلى ارتفاع تكلفة ري ونقل وتسويق المنتجات الزراعية، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار المدخلات الزراعية وعدم توفرها مما يجعل العائد المادي من المبيعات أقل من تكاليف الإنتاج، وبالتالي أضطر المزارعين إلى تقليل المساحات المزروعة بحوالي 38٪ في عام 2016م وفقاً للتقييم الطارئ للأمن الغذائي والتغذية.

إنتاج المحاصيل في موسم الزراعة في عام 2016م واجه العديد من المعوقات المتعلقة بنقص المدخلات الزراعية مثل البذور والأسمدة والمبيدات والوقود لأغراض الري وغيرها. بصورة مماثلة للإنتاج المحاصيل الإنتاج الحيواني وخاصة الحيوانات الصغيرة المجترة، انخفضت بأكثر من 35٪ في عام 2016م مقارنة مع فترة ما قبل الأزمة؛ ويتصل هذا الأمر بعدد من المعوقات التي تفاقمت جراء الصراع الحالي، مثل محدودية فرص الحصول على الأعلاف الحيوانية (مثل علف الماشية والوصول إلى المراعي ومكعبات الاملاح المعدنية وغيرها) ومكافحة الأمراض بسبب انهيار خدمات مكافحة الأمراض. بالإضافة إلى ذلك، أضطر أصحاب الماشية إلى بيع مواشيهم لتغطية الاحتياجات الأساسية للأسر. في عام 2016م، واجه القطاع الفرعي الدواجن – وهو استثمار للقطاع الخاص إلى حد كبير – تحديات كبيرة تتعلق بتوافر المدخلات والحصول عليها، وخاصة أعلاف ولقاحات الدواجن التي يتم استيرادها بنسبة 100٪.

يمثل صيد الأسماك قطاعاً رئيسياً لكسب العيش في اليمن خاصة بين المجتمعات الساحلية في البحر الأحمر والبحر العربي. في مراحل مختلفة من سلسلة القيمة لصيد الأسماك، توجد مصادر دخل هامة وفرص العمل الحر. تخضع صناعة صيد الأسماك لهيمنة قطاع صغير الحجم، والذي يساعد حالياً في توفير سبل كسب العيش لحوالي 667,000 شخص. بسبب الصراع الحالي، فإن غالبية الصيادين فقدوا رأسمالهم المستخدم في صيد الأسماك مثل القوارب والشباك ومعدات الصيد فيما تضررت البنية التحتية الأساسية لصيد الأسماك. مناطق الصيد محدودة والصيادين لا يمكنهم التحرك بحرية داخل مناطق الصيد العديدة. توقفت أنشطة الصيد بشكل تام في بعض مناطق الساحل الغربي مثل تعز وجنوب الحديدة، وقد يمتد هذا الأمر على طول الساحل الغربي في حال استمرار القتال في تلك المنطقة. بالإضافة إلى ذلك، فإن نقص الوقود وارتفاع أسعاره وتضرر أو عدم وجود منشآت مخازن التبريد وتكلفة النقل المرتفعة ومحدودية فرص التسويق هي التحديات الرئيسية التي يواجهها هذا القطاع. علاوة على ذلك، وبسبب إغلاق الموانئ البرية والجوية والبحرية أمام صادرات الأسماك يتسبب إما في خسارة أو تخفيض العمالة والدخل للكثيرين من الصيادين التقليديين.

5. حالة الأسواق وأسعار السلع الغذائية

تعتمد أكثر من 70٪ من المجتمعات الريفية على الأسواق المحلية لتلبية الاحتياجات اليومية من الغذاء. الأسواق أيضاً مهمة جداً للمزارعين، لأنها السبيل الوحيد لبيع منتجاتهم والحصول على المدخلات لمزارعهم. وفقاً للتقييم الطارئ للأمن الغذائي والتغذية، وفي ظل الظروف العادية، فإن أكثر من 50٪ من الأسر الريفية ليس لديها سوق ضمن مناطقها؛ وتوجد أقرب الأسواق لـ 40٪ و 20٪ من الأسر ضمن مسافة 6 – 20 كم وأكثر من 20 كم على التوالي، بالتالي، فإن الوصول الفعلي إلى الأسواق يمثل إحدى العقبات الرئيسية وخاصة في المحافظات الأكثر تضرراً من الصراع. علاوة على ذلك، فإن الأسواق والبنية التحتية للطرق أصبحت في حالة سيئة بالنسبة للأسواق كي تؤدي وظيفتها. تدمير البنية التحتية للطرق أثر سلباً على نقل وتوزيع الأغذية مما أدى إلى زيادة الأسعار وتوافر بعض السلع الغذائية بشكل متقطع. باستثناء التجارة غير الرسمية في السوق السوداء، فإن التجارة التقليدية عبر الحدود مع الدول المجاورة لم تعد ممكنة، وهو الأمر الذي أثر بشكل خطير على سلسلة الإنتاج والتسويق بأكملها في القطاع الزراعي والسمكي.

يتأثر توافر السلع المستوردة بشدة من جراء الانخفاض المستمر لقيمة لريال اليمني مقابل الدولار الأمريكي مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية الغذائية وغير الغذائية. محافظات تعز وصعدة وحجة وشبوة، التي تمر في المرحلة الرابعة من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي، هي من بين المحافظات الأكثر تضرراً من حيث توفر السلع في الأسواق المحلية. علاوة على ذلك، تتأثر الواردات من السلع الأساسية بما فيها المواد الغذائية جراء نقص العملة الأجنبية وانخفاض قيمة لريال اليمني – مع معدل سعر صرف في يناير 2017م وصل إلى أعلى من 330 ﷼ يمني مقابل واحد دولار أمريكي في الأسواق الموازية مقارنة مع سعر الصرف الرسمي الذي يبلغ 250 ﷼ يمني مقابل واحد دولار أمريكي. السعر الوطني للسلع الأساسية شهد ارتفاعاً حاداً بالمقارنة مع فترة ما

قبل الأزمة؛ ووفقاً لنشرة أسعار السوق المنشورة من قبل منظمة الأغذية والزراعة / السكرتارية الفنية للأمن الغذائي ونشرة الأسواق الشهرية الصادرة عن برنامج الأغذية العالمي، في يناير 2017م، ارتفعت أسعار المواد الغذائية الأساسية بشكل حاد بعد أن ظلت مستقرة خلال الأشهر الأربعة الماضية. نتيجة لذلك، فإن معدل السعر الوطني لدقيق القمح (سلعة غذائية رئيسية) كان أعلى بنسبة 32٪ في شهر يناير مما كان عليه في فترة ما قبل الأزمة؛ وارتفعت أيضاً أسعار الفاصوليا الحمراء والسكر بنسبة 55٪ و 26٪ على التوالي. تعز والحديدة وشبوة وصعدة وحجة (التي تمر في المرحلة الرابعة من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي) ومأرب (التي تمر في المرحلة الثالثة من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي) والجوف (التي تمر في المرحلة الثالثة من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي مع (!)، هي المحافظات الأكثر تضرراً جراء ارتفاع أسعار السلع الغذائية. إضافة إلى ضعف القوة الشرائية وانعدام الأمن، فإنه من المتوقع أن يؤدي التضخم إلى المزيد من تدهور حالة انعدام الأمن الغذائي بين الأسر الفقيرة بما في ذلك النازحين داخلياً والعائدين.

توقعات مخرجات الأمن الغذائي على المستوى الوطني (1 مارس 2017م إلى 31 يوليو 2017م)

حدد الفريق الفني الوطني للتصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي تطوير مخرجات الأمن الغذائي في جميع المحافظات والعوامل المساهمة في بناء السيناريوهات الأكثر احتمالاً لفترة التوقع، لتسهيل عملية اتخاذ القرار وتحليل وتخطيط وتنفيذ الاستجابة. يتم إيلاء المحافظات التي تمر بمرحلة الطوارئ (المرحلة الرابعة من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي) والأزمة (المرحلة الثالثة من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي) الاهتمام اللازم نظراً لاحتمال حدوث مزيد من التدهور في مخرجات الأمن الغذائي. تم التركيز أيضاً بصورة خاصة على اثنتين من المحافظات ذات الكثافة السكانية العالية (الحديدة وتعز) الواقعتين على طول الساحل الغربي للبحر الأحمر حيث مازال القتال مستمراً وذات العدد الأكبر من النازحين داخلياً.

- من المتوقع استمرار الصراع الدائر وانعدام الأمن في معظم المحافظات، بشكل أكبر في محافظتي تعز والحديدة، على طول ساحل البحر الأحمر. في كل المناطق ذات الاهتمام حيث يستمر الصراع أو من المحتمل استمراره، فإنه من المتوقع أن يؤثر على بداية موسم الزراعة من شهر أبريل فصاعداً. هذا الأمر سوف يمنع إمكانية الوصول بصورة طبيعية إلى الحقول لزراعتها، وهو سبب إضافي لنزوح السكان وتعطيل سبل كسب العيش وقطع التدفقات التجارية بشكل دوري والحد من توافر الغذاء في الأسواق.
- من المتوقع استمرار الصدمات والمخاطر التالية خلال فترة التوقع: استمرار الصراع أو تصعيده بصورة متقطعة وارتفاع أسعار المواد الغذائية واستمرار النزوح وزيادة انتشار الأمراض ونقص الوقود والحصار المفروض على الواردات ومحدودية أو انعدام المساعدات الإنسانية للسكان المتضررين وانخفاض أجور العمال وتدهور الدخل والقوة الشرائية وأزمة العملة والإفلاس. آثار الصدمات والمخاطر معاً سوف تنعكس بشكل مباشر على نتائج الأمن الغذائي في الفترة المتوقعة.
- في الأشهر المقبلة، فإن استهلاك المواد الغذائية يمكن أن يشهد المزيد من التدهور والتردي على الأخص في المناطق التي ينشط فيها الصراع والحصار.
- ندرة وارتفاع كلفة الوقود والمدخلات الزراعية الأخرى وصعوبة الوصول المتوقعة إلى المزارع سيؤثر بشكل كبير على كل مراحل سلسلة الإنتاج الزراعي المحلي والمصدر الرئيسي للدخل لسكان المناطق الريفية.
- قضية السيولة والعملة الصعبة ستبقى على حالها الذي يؤثر على النظام الاقتصادي العام في البلاد، وسوف تشهد قيمة الريال اليمني مقابل الدولار الأمريكي المزيد من الانخفاض على الأرجح.
- من المتوقع أن تتأثر واردات الأغذية التجارية والإنسانية إلى البلاد بشدة إذا تم الاضرار بالبنية التحتية لميناء الحديدة من خلال المزيد من الغارات الجوية أو في حالة وجود قتال فعلي داخل مدينة الحديدة. هناك احتمال كبير لزيادة تدريجية في أسعار السلع الأساسية بسبب اتجاهات استيراد الأكثر بطئاً. نظراً لعدم استقرار الوضع في اليمن، فإنه من المحتمل أن يكون أي تدهور حاداً جداً ومفاجئاً، فيما لو أدى الصراع إلى تقليص الواردات بشكل كبير أو عرقلتها بصورة تماما بسبب إيقاع المزيد من الاضرار في البنية التحتية لميناء الحديدة. السيناريو الأكثر ترجيحاً هو أن ميناء الحديدة سوف يستمر في العمل في الأشهر الخمسة المقبلة، ولكن بأدنى قدرته في الوقت الذي تتقدم فيه المعارك باتجاه الميناء من الجزء الجنوبي الغربي للمحافظة.
- من المتوقع أن يستمر تعليق برامج شبكات الأمان وسوف تستمر معاناة الأسر التي تعتمد على هذه البرامج.
- من المرجح أن يشهد الوضع الاقتصادي الكلي المزيد من التدهور؛ ومن المرجح أن يظل تأخير / تعليق رواتب موظفي الحكومة من دون تغيير.
- إذا لم تتمكن الجهات العاملة في المجال الإنساني من الوصول إلى المحتاجين لتقديم المساعدات الإنسانية التي تشتد الحاجة إليها، إلى جانب تنفيذ الأنشطة التي تعزز القدرة على صمود سبل كسب العيش، فإن أعداداً من السكان بأكثر من تلك الأعداد المقدرة سوف تعاني من انعدام الأمن الغذائي بحلول نهاية الفترة المتوقعة.
- من المحتمل أن يشهد الأمن الغذائي والحالة التغذوية للأشخاص الضعفاء مزيداً من التدهور، ومن المرجح أن تشهد بعض المناطق ذات الكثافة السكانية أوضاعاً أكثر مأساوية ما لم يتم توفير مستوى كاف من المساعدات الغذائية الإنسانية والحماية لسبل كسب العيش.
- النقص في العملات الأجنبية قد يزداد سوءاً بصورة سوف تؤثر بشدة على الواردات.
- من المرجح أن تشهد إمدادات السلع الغذائية وغير الغذائية الأساسية وتوافرها مزيداً من التدهور.
- محدودية فرص العمل والأنشطة المدرة للدخل ستبقى دون تغيير عند المستوى الأدنى.
- من المرجح أن يبقى الوضع الاقتصادي العام دون تغيير أو قد يشهد المزيد من التدهور خلال الفترة المتوقعة.

تركيز خاص

محافظة الحديدة

الحديدة هي ثاني أكبر محافظة في اليمن من حيث عدد السكان؛ وتتميز بعدد سكانها الذي يبلغ حوالي 3ظ19 مليون نسمة، وهو ما يمثل 11.5٪ من إجمالي عدد سكان اليمن. تحليلات التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي والتغذية في يونيو 2015م ويونيو 2016م صنفت الحديدة في المرحلة الرابعة من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي بصورة مماثلة للتحليل المتوقع لمارس – يوليو 2017م. تعرضت المحافظة لعدد كبير من الغارات الجوية منذ تصاعد الصراع خلال الشهرين أو الثلاثة أشهر الماضية والتي ألحقت أضراراً بالبنية التحتية، بما في ذلك الميناء الأكبر للسلع الغذائية وغير الغذائية في البلاد والتي أثرت بشكل خاص على إمدادات وواردات الغذاء.

الوضع الراهن: وفقاً لبيانات التقييم الطارئ للأمن الغذائي والتغذية، فإن مؤشرات استهلاك الغذاء (المؤشر الضعيف لاستهلاك الغذاء: 21.1٪، المؤشر الحدي لاستهلاك الغذاء: 32.8٪، مقياس الجوع المعتدل على مستوى الأسر: 37.5٪) تُظهر مدى التدهور الكبير الذي أدى بعدد من الأشخاص إلى الانتقال من المؤشر المقبول إلى المؤشر الحدي لاستهلاك الغذاء ومن المؤشر الحدي إلى المؤشر الضعيف لاستهلاك الغذاء، بالمقارنة مع عام 2014م. مؤشرات تغير سبل كسب العيش (دليل مباشر) تبين أن 18.6٪ من الأسر تمارس إستراتيجيات التأقلم مع الأزمات وأن 11.9٪ من الأسر تمارس إستراتيجيات التأقلم في حالات الطوارئ، مما يعكس مستويات عليا من المرحلة الثالثة من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي. بالإضافة إلى اضطراب في سبل كسب العيش، فإن الهجرة الداخلية والخارجية بسبب الصراع الدائر تسببت في خسائر كبيرة للعمالة. بشكل غير مباشر: الإنتاج اليدوي للأسماك أصبح محدوداً بسبب تقييد مناطق الصيد. بالإضافة إلى ذلك، فإن الغالبية العظمى من الصيادين قد فقدوا أصولهم الإنتاجية مثل القوارب والشباك ومعدات الصيد والبنية التحتية الأساسية للصيد أيضاً. أدت الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية للقطاع على طول ساحل البحر الأحمر وسواحل اليمن والحصار البري والبحري والجوي إلى تدمير كل الصادرات والأنشطة ذات الصلة. انخفض معدل تربية الأغنام المنزلية بنسبة 35٪ في عام 2016م مقارنة مع مستويات ما قبل الأزمة. سوء التغذية الحاد الشامل (الدرجة المعيارية لقياس الوزن مقابل الطول) بلغ نسبة 25.3٪، وهي نسبة مرتفعة للغاية تتجاوز عتبة الطوارئ الحرجة المحددة من قبل منظمة الصحة العالمية (≤15٪) وهو مؤشر دلالي على المرحلة الرابعة من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي.

الفرضية خلال الأشهر المقبلة (مارس – يوليو 2017م)

- **المخاطر:** من المفترض استمرار الصراع في هذه المنطقة ومن المتوقع أن تتعرض سبل كسب العيش للمزيد من الأضرار بسبب انعدام الأمن. أيضاً، فإن النزوح سوف يستمر في نفس الاتجاه حتى شهر يوليو.
- **الوفرة:** من المتوقع أن تتبع الأمطار والأحوال الجوية الأنماط الموسمية العادية حتى شهر يوليو. الأدلة المستخدمة لهذا التحليل تمثل موسم ما بعد الحصاد (الحبوب)، وبالتالي، فإنه يبدو من المبرر افتراض أن عناصر المخرجات سوف تتدهور خلال فترة التحليل إذا لم يتم تقديم الدعم الكافي. من المفترض أن ميناء الحديدة سيظل يعمل ويتيح وصول الواردات. مع ذلك، فإن أزمة الاقتصاد الكلي ستؤدي إلى انخفاض في الواردات وتوافر الغذاء بشكل عام.
- **الوصول:** من المرجح أن تؤدي أسعار وقود الديزل والصراع إلى تقييد المشاركة في أنشطة الزراعة وصيد الأسماك في ذروة موسم الصيد والزراعة. خلال شهر رمضان، والذي سيحل في شهر يونيو، سوف ترتفع أسعار المواشي والسلع الأساسية. عموماً، فإنه من المتوقع أن ترتفع الأسعار بنسبة 40٪ في الفترة بين فبراير ويوليو وبنسبة تزيد على 50٪ مقارنة مع فترة ما قبل الأزمة. من المتوقع أن تكون المداخيل أقل من المتوسط ورواتب موظفي الحكومة لن يتم دفعها في موعدها المحدد؛ ومن المتوقع أن يظل انعدام الحصول على مساعدات صندوق الرعاية الاجتماعية قائماً.
- **المساعدات الغذائية:** من المتوقع أن تزداد المساعدات الغذائية المخطط لها من حيث حجم حصة الفرد، ولكن ليس من حيث عدد المستفيدين؛ وسوف يستمر هذا الاتجاه عند المستوى الحالي (العدد على المستوى الوطني) حتى شهر مايو، ولكن بدءاً من شهر يونيو ليست هناك خطة للمساعدات الغذائية بسبب نقص الموارد. بالإضافة إلى ذلك، فإن المساعدات الغذائية الحالية ربما يتم إعادة توجيهها نحو المحافظات الأخرى الأكثر تضرراً.

الخلاصة:

في الأشهر المقبلة، وبالأخذ بالفرضيات المذكورة أعلاه في الاعتبار، فإنه من المتوقع تراجع استهلاك الغذاء والانتقال المستمر لعدد الأشخاص الذين يمرون في المرحلة الثالثة إلى المرحلة الرابعة من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي، خاصة بسبب تآكل القوة الشرائية للفئات الأكثر ضعفاً والزيادة المتوقعة في أسعار الأغذية المستوردة. من المفترض أن يكون هذا التدهور ثابتاً ومقتصراً على السكان غير المستهدفين بالمساعدات الغذائية، ومع ذلك، فإنه ما لم يتم تحديد أولويات هذه المحافظة من قبل الجهات العاملة في المجال الإنساني وما لم تتعرض المساعدات الغذائية – بأي حال من الأحوال حتى شهر مايو 2017م – لانقطاع كبير، فإن الوضع قد يتدهور بشكل حاد. مع الأخذ بعين الاعتبار السياق اليمني في ظل العوامل المساهمة المختلفة المتعلقة بسبل كسب العيش للناس، فإن سبل كسب العيش الأساسية لمعظم الفئات الضعيفة بما في ذلك العمالة المؤقتة (الزراعية وغير الزراعية على حد سواء) والصيادين والجماعات المهمشة والذين لا يملكون أرضاً والأسر التي تعيلها نساء وموظفي الحكومة سوف تتعرض للاضطراب. نتيجة لذلك، فإن سبل كسب العيش الأساسية لمعظم الفئات الضعيفة في المحافظة سوف تتدهور وستكون عرضة لخطر حدوث المزيد من التآكل باعتبار أن الخيارات البديلة لسبل كسب العيش محدودة جداً ومستنفذة. من المتوقع أن تتعرض الحالة التغذوية، الواقعة في الأصل في المرحلة الرابعة من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي، للمزيد من التدهور وينبغي أن تبقى مستوياته تحت رقابة صارمة كما أن المتابعة ضرورية على اعتبار أن الجيوب ذات المخاطر الأعلى يمكن أن تتطور وخصوصاً في جنوب المحافظة. ساهمت العوامل الأخرى، بما في ذلك انخفاض الإنتاج الزراعي والحد من الواردات الغذائية التجارية والإنسانية إلى البلاد والقيود المختلفة على نقل وتوزيع الأغذية على السكان المحتاجين، إلى نقص المواد الغذائية في الأسواق وانخفاض العرض الكلي، والذي أدى إلى تراجع استهلاك الغذاء. بالإضافة إلى ذلك، فإن القوة الشرائية للأسر قد انخفضت بشكل كبير وأصبحت غير قادرة على مواجهة ارتفاع أسعار المواد الغذائية وغيرها من السلع الأساسية.

محافظة تعز

تعز هي واحدة من المحافظات الأكثر اكتظاظاً بالسكان في اليمن ويبلغ عدد سكانها 3.18 مليون نسمة وأكثر، وهو ما يمثل 11٪ من إجمالي عدد سكان اليمن. تحليلات التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي في يونيو 2015م ويونيو 2016م صنفت تعز في المرحلة الرابعة من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي بصورة مماثلة للتحليل المتوقع لمارس – يوليو 2017م مبيناً حالة الأمن الغذائي المتدهورة وتآكل آليات التأقلم مع سبل كسب العيش. المحافظة هي واحدة من تلك المحافظات التي تعاني من الصراع القائم والقتال الأطول منذ عام 2015م. وصل الصراع إلى معظم مديريات تعز ومازالت المدينة تحت الحصار منذ نحو عامين.

الوضع الراهن:

تظهر مؤشرات استهلاك الغذاء ما يلي: المؤشر الضعيف لاستهلاك الغذاء: 31.6٪، المؤشر الحدي لاستهلاك الغذاء: 38.1٪، مقياس الجوع المعتدل على مستوى الأسر: 29.9٪، مقياس الجوع الشديد على مستوى الأسر: 6.5٪، ومؤشر استراتيجيات التأقلم المنخفض> 20: 33.8٪. مقاربة هذه المؤشرات يبين أن استهلاك الغذاء في تعز يمر بمستويات المرحلة الرابعة من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي. بالمقارنة مع ما قبل الأزمة (2014م)، تدهورت مؤشرات استهلاك الغذاء الضعيفة والحدية بشكل ملحوظ. فقط 30٪ من السكان لديهم مؤشرات مقبولة لاستهلاك الغذاء. مؤشرات تغير سبل كسب العيش (دليل مباشر) تبين أن 51.5٪ من الأسر تمارس إستراتيجيات التأقلم مع الأزمات وأن 6.5٪ من الأسر تمارس إستراتيجيات التأقلم في حالات الطوارئ. علاوة على ذلك، فإنه يوجد في تعز العدد الأكبر من النازحين داخلياً في البلاد، وفي شهر يناير 2017م، نزح أكثر من 30,000 شخص من مناطق المخا وحدها. بالإضافة إلى ذلك، فإنها أكثر المحافظات تضرراً من الصراع الدائر، والذي تسبب في خسائر كبيرة للعمالة. توقف صيد الأسماك في الجزء الساحلي من تعز (المخا وذو باب) بشكل تام؛ وتوقفت جميع صادرات المحافظة بسبب إغلاق النقل البري والبحري والمطارات، مما أدى إلى فقدان معظم الأسر لأنشطة كسب عيشهم. بالإضافة إلى ذلك، لم يستلم موظفي الحكومة رواتبهم لأكثر من خمسة أشهر. بلغت مستويات سوء التغذية الحاد الشامل حتى شهر مايو 2016م في مدينة تعز نسبة 17٪ ونسبة 1.9٪ لسوء التغذية الحاد الوخيم فيما بلغت مستويات سوء التغذية الحاد الشامل في المناطق السهلية نسبة 25.1٪ و نسبة 5.3٪ لسوء التغذية الحاد الوخيم. انتشار سوء التغذية الحاد بلغ مستويات مرتفعة تتجاوز عتبة الطوارئ الحرجة المحددة من قبل منظمة الصحة العالمية (≤15٪) وهو مؤشر دلالي على المرحلة الرابعة من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي.

الفرضية خلال الأشهر المقبلة (مارس – يوليو 2017م)

- **المخاطر**: شهدت تعز القتال الأكثر عنفاً والأكثر استدامة منذ تصاعد الصراع في عام 2015م؛ وقد وصل الصراع إلى معظم مديريات تعز. في الآونة الأخيرة، تصاعد القتال المسلح بشكل كبير على طول المناطق الغربية، بما في ذلك القتال العنيف في مديريتي ذو باب والمخاء؛ ومن المتوقع استمرار القتال العنيف في الأشهر المقبلة وربما يمتد إلى مديريات أخرى داخل المحافظة؛ وسوف تتعرض سبل كسب العيش للسكان للمزيد من الأضرار بسبب انعدام الأمن. أيضاً، فإن معدلات النزوح سوف تستمر في نفس الاتجاهات حتى شهر يوليو 2017م.
- **الوفرة**: من المتوقع أن تتبع الأمطار والأحوال الجوية الأنماط الموسمية العادية حتى شهر يوليو. مع ذلك، فإن انعدام الأمن يمكن أن يؤثر على الأنشطة الزراعية في مناطق القتال، بالإضافة إلى عدم توفر المدخلات لكل من المحاصيل والثروة الحيوانية. بالتالي، فإنه من المفترض أن يتدهور الإنتاج المحلي خلال الفترة إذا لم يتم تقديم مساعدات إنساني كافية. سيظل ميناء المخاء مغلقاً؛ كما أن صيد الأسماك لن يكون ممكناً في ساحل تعز؛ وسيظل الوصول الفعلي إلى معظم المناطق صعباً ومعقداً، مما سيؤثر على توافر الغذاء في المحافظة.
- **الوصول**: من المرجح أن تؤدي أسعار وقود الديزل والصراع إلى تقييد المشاركة في الأنشطة الزراعية في المحافظة. خلال شهر رمضان، والذي سيحل في شهر يونيو، سوف ترتفع أسعار المواشي والسلع الأساسية. الأسعار في تعز بالمقارنة مع فترة ما قبل الأزمة هي الأعلى في البلاد، بينما السلع الغذائية المستوردة في شهر فبراير 2017م كانت أعلى بنسبة 72٪ لدقيق القمح و88٪ للسكر و50٪ للأرز و69٪ لزيت الطهي النباتي المستورد. للديزل، في يناير 2017م، كانت الأسعار ما تزال أعلى بكثير من أسعار فترة ما قبل الأزمة، أي بنسبة 85٪ للديزل و136٪ للبنزين و180٪ لغاز الطهي؛ ومن المحتمل أن تظل قضايا انعدام الحصول على مساعدات صندوق الرعاية الاجتماعية والسيولة ودخل الناس قائمة أو أنها سوف تزداد سوءاً.
- **المساعدات الغذائية**: المساعدات الإنسانية للمناطق المختلفة المكتظة بالسكان يشكل أمراً بالغ الصعوبة لكثير من وكالات المعونة. ما لم تصل المساعدات الإنسانية إلى السكان المتضررين في المناطق الساحلية من المخاء والمديريات المجاورة، وكذلك في المرتفعات والمناطق الثلاث من مدينة تعز، فإن الوضع الإنساني قد يزداد تدهوراً بين 1.6 مليون شخص من ذوي الاحتياجات الملحة. علاوة على ذلك، فإن الموجة الأخيرة من العنف في المنطقة الساحلية والاشتباكات المتقطعة في مناطق المرتفعات قد يزيد من تعقيد المساعدات الإنسانية والوصول في تعز. الإمداد الفوري والمستمر من المساعدات للسكان المتضررين هو أمر بالغ الأهمية.

الخلاصة

في الأشهر المقبلة، مع الأخذ بالفرضيات المذكورة أعلاه بعين الاعتبار، قد يشهد استهلاك الغذاء المزيد من التدهور وخاصة في المناطق التي تعاني من اشتداد الصراع والحصار . ندرة وارتفاع تكلفة الوقود والمدخلات الأخرى مع صعوبة الوصول إلى المزارع يمكن أن تؤثر بشكل كبير على المواسم المقبلة التي تبدأ في شهر أبريل، والذي سيكون له تأثير مباشر على سلسلة الإنتاج الزراعي، بما في ذلك العمالة. إذا لم تتمكن الجهات العاملة في المجال الإنساني من الوصول إلى جميع الأشخاص المحتاجين خلال الأشهر المقبلة، فإن الوضع قد يتدهور بشكل كبير. من المتوقع أن تتعرض الحالة التغذوية، كما تم توضيحه أعلاه (المرحلة الرابعة من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي)، لمزيد من التدهور، ويجب أن تبقى مستوياته تحت رقابة صارمة كما أن المتابعة ضرورية على اعتبار أن الجيوب ذات المخاطر الأعلى يمكن أن تتطور وخصوصاً في المناطق المنخفضة بما في ذلك المخاء وذو باب التي تشهد معارك ضارية. تشمل العوامل الأخرى المساهمة في هذا التدهور انخفاض الإنتاج الزراعي وتعقيدات الواردات الغذائية التجارية والإنسانية إلى البلاد والقيود المختلفة المفروضة على نقل الأغذية وتوزيع المساعدات الإنسانية على السكان المحتاجين.

الطرق والعمليات والقضايا الرئيسية

التأم الفريق الفني الوطني للتصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي في اليمن وقام بإجراء تحليل انعدام الأمن الغذائي الحاد خلال الفترة 20 – 23 فبراير 2017م، الذي شمل 22 محافظة في اليمن باستخدام بروتوكولات التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي لتصنيف انعدام الأمن الغذائي الحاد. كان فريق التحليل مكوناً من وجهات متعددة تمثل منظمات حكومية وغير حكومية مختلفة، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة والشركاء الذين يعابرون مصادر للمعلومات والشركاء الدوليين. جمعت عملية التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي المعلومات المتوفرة عن الأمن الغذائي بطريقة منهجية لإنتاج أفضل التقديرات الممكنة لحالة الأمن الغذائي في ظل الظروف السائدة. على الرغم من فترة الصراع الصعبة، إلا أن التدريب على التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي شهد المشاركة الكاملة من قبل 69 محلل تم استقدامهم من الفريق الفني الوطني اليمني، الذي شمل الوزارات الحكومية ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وممثلين عن المحافظات.

قام المدربين المعتمدين للتصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي في منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي بتنظيم دورة تدريبية تنشيطية مدتها يومين على الإصدار الثاني من أدوات التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي والإجراءات التي تسبق ورشة العمل التحليلية. قام برنامج نظم معلومات الامن الغذائي الممول من الاتحاد الأوروبي والتي تنفذه منظمة الأغذية والزراعة بالشراكة مع السكرتارية الفنية للأمن الغذائي بوزارة التخطيط والتعاون الدولي في تنسيق وثيق مع وحدة "تقييم وتحديد مكامن الضعف" في برنامج الأغذية العالمي والسكرتارية الفنية للأمن الغذائي في وزارة التخطيط والتعاون الدولي، التي سهلت ورشة العمل التدريبية والتحليلية. قام الفريق الفني الوطني للتصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي في اليمن بجمع وتصنيف البيانات والمعلومات المتاحة حول توافر الغذاء والحصول على الغذاء واستخدام الغذاء واستقرار الغذاء من التقييمات التي تم أجراؤها في عام 2016م وشهرين من عام 2017م. تضمن مستودع البيانات التقييم الطارئ للأمن الغذائي والتغذية والتحليل المتنقل لبرنامج الأغذية العالمي لمكامن الضعف ونظام مراقبة الأسواق وبيانات السوق من السكرتارية الفنية للأمن الغذائي / نظم معلومات الأمن الغذائي مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وبيانات مسوحات الرصد الموحد وتقييم الإغاثة والحالات الانتقالية المنفذة من قبل اليونيسيف / وزارة التخطيط والتعاون الدولي، ومنظمة الصحة العالمية، والتقييم الطارئ للأمن الغذائي والتغذية والمؤسسات الحكومية وتقارير فريق العمل المعني بحركة السكان الأخيرة، والتقييم السريع من الذي أجرته منظمة إنقاذ الطفولة ووكالة التعاون التقني والتنمية (Acted) وأوكسفام والمجلس النرويجي للاجئين وغيرها، والتي تم توفيرها لفريق تحليل التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي. بالإضافة إلى ذلك، ساهمت أحدث التقارير الواردة من مختلف المحافظات والمعرفة المحلية والخبرات المختلفة لأعضاء الفريق الفني الوطني في التحليل والتصنيف المنهجي للتصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي للمحافظات باستخدام بروتوكولات التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي للأمن الغذائي الحاد.

ضم فريق المحللين خبراء في مجال الزراعة والثروة الحيوانية والتغذية والأمن الغذائي وإحصائيين ومهندسين واقتصاديين وفي مجال الأسواق والمياه والصرف الصحي وغيرهم من الأشخاص ممن هم على دراية بالمحافظات. تم تشكيل تسع مجموعات للعمل على التحليل التجميعي على مستوى المحافظات، وضمت كل مجموعة تشكيلة من الخبراء من القطاعات المختلفة إلى جانب غيرهم من الخبراء المطلعين على العوامل الاجتماعية والاقتصادية وغيرها المساهمة في المحافظات. قامت المجموعات الصغيرة بإجراء التحليلات وعرضها للمناقشة العامة باستخدام أوراق العمل الخاصة بتحليل التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي وإطاره التحليلي. أخيراً، تم إنتاج خريطة تصنيف مراحل التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي من خلال المناقشة المكثفة وتوافق الآراء الفنية فيما بين أعضاء الفريق الفني الوطني. تم احتساب تقديرات عدد السكان لكل مرحلة ومحافظة باستخدام المبادئ العامة للتصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي. خلص الفريق الفني الوطني للتصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي في اليمن إلى أن التحليل استند إلى أدلة كافية للوصول إلى أعلى مستوى من الثقة (أي انه وصل الى مستوى عالي من الثقة) لغالبية المحافظات وفقاً لبروتوكولات التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي باستثناء ثلاث محافظات وهي صعدة والمهرة وسقطرة لافتقارهم لبيانات حديثة والذي كان مستوى الثقة "مقبول".

طلب الفريق الفني الوطني اليمني من وحدة الدعم العالمية للتصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي القيام بمراجعة فعلية لجودة التحليل كخطوة إضافية لضمان الجودة في عملية المصادقة على تحليل انعدام الأمن الغذائي الحاد في اليمن وفقاً للتصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي. الغرض من المراجعة الفعلية هو تأكيد ضمان جودة التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي والمساعدة على ضمان الدقة الفنية وحيادية التحليل. وفر هذا التمرين مدخلاً فنياً إضافياً للفريق الفني الوطني للتصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي في اليمن، قبل مصادقة الجهات المعنية واصدار نتائج تحليل التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي. أيضاً، وفرت المراجعة الفعلية للجودة تدريباً تعليمياً هاماً للشركاء اليمنيين في التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي للمساعدة في تحديد المجالات الفنية للتصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي حتى يتم تعزيزها لضمان الجودة المحسنة للتحليلات المستقبلية للتصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي، وبصورة خاصة فيما يتعلق بالاستخدام الأفضل للأدلة.

المؤشرات التي يتعين رصدها (جميع المحافظات)	
الاضطرابات المدنية والصراع	أسبوعي
توافر المواد الغذائية والواردات منها (التجارية والإنسانية)	أسبوعي
اتجاه النفقات (القوة الشرائية)	فصلي
أسعار الوقود وتوافره	أسبوعي
أسعار السلع الرئيسية	أسبوعي / شهري
الصحة والتغذية	أسبوعي / فصلي
المساعدة الإنسانية والوصول	شهري
حركة النزوح الداخلي للسكان (النازحين داخلياً والعائدين واللاجئين)	شهري
هطول الأمطار والأداء الموسمي	شهري
فرص ومعدلات العمل الموسمي والأجور	شهري
المعمل التجاري (الأجور والحيوانات مقابل الغذاء)	شهري
سعر صرف الريال اليمني مقابل العملات الأجنبية	أسبوعي
الأمراض التي تصيب الإنسان والنبات والماشية	شهري
توافر المياه	فصلي
الأخطار الطبيعية	فصلي
الجراد الصحراوي	شهري

الجزء الثالث: جداول السكان

الجمهورية اليمنية - التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي - عدد السكان المتوقع في كل مرحلة للفترة 1 مارس - 31 يوليو 2017												
المحافظة	السكان عدد إجمالي (الجهاز توقعات للإحصاء المركزي (2017	الأولى المرحلة		الثانية المرحلة		الثالثة المرحلة		الرابعة المرحلة		الخامسة المرحلة		والرابعة الثالثة المرحلة
		%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد
إب	2,837,000	24%	680,880	20%	567,400	40%	1,134,800	16%	453,920			56%	1,588,720
أبين	568,000	10%	56,800	10%	56,800	35%	198,800	45%	255,600			80%	454,400
صنعاء مدينة	3,233,000	20%	646,600	25%	808,250	40%	1,293,200	15%	484,950			55%	1,778,150
البيضاء	760,000	28%	212,800	20%	152,000	35%	266,000	17%	129,200			52%	395,200
تعز	3,182,000	5%	159,100	20%	636,400	40%	1,272,800	35%	1,113,700			75%	2,386,500
الجوف	589,000	40%	235,600	15%	88,350	30%	176,700	15%	88,350			45%	265,050
حجة	2,129,000	10%	212,900	15%	319,350	30%	638,700	45%	958,050			75%	1,596,750
الحديدة	3,189,000	15%	478,350	30%	956,700	30%	956,700	25%	797,250			55%	1,753,950
حضرموت	1,489,000	20%	297,800	20%	297,800	45%	670,050	15%	223,350			60%	893,400
ذمار	1,913,000	20%	382,600	25%	478,250	40%	765,200	15%	286,950			55%	1,052,150
شبوة	632,000	5%	31,600	20%	126,400	35%	221,200	40%	252,800			75%	474,000
صنعاء	1,150,000	25%	287,500	20%	230,000	40%	460,000	15%	172,500			55%	632,500
عدن	925,000	10%	92,500	30%	277,500	50%	462,500	10%	92,500			60%	555,000
لحج	983,000	15%	147,450	15%	147,450	25%	245,750	45%	442,350			70%	688,100
مأرب	329,000	25%	82,250	30%	98,700	30%	98,700	15%	49,350			45%	148,050
المحويت	695,000	35%	243,250	25%	173,750	25%	173,750	15%	104,250			40%	278,000
عمران	1,052,000	25%	263,000	25%	263,000	35%	368,200	15%	157,800			50%	526,000
الضالع	720,000	27%	194,400	25%	180,000	30%	216,000	18%	129,600			48%	345,600
ريمة	566,000	34%	192,440	20%	113,200	30%	169,800	16%	90,560			46%	260,360
صعده	1,078,000	10%	107,800	10%	107,800	35%	377,300	45%	485,100			80%	862,400
المهره	150,000	60%	90,000	25%	37,500	10%	15,000	5%	7,500			15%	22,500
سقطرى	66,000	50%	33,000	35%	23,100	10%	6,600	5%	3,300			15%	9,900
الوطني المستوى	**28,235,000**	**18%**	**5,128,620**	**22%**	**6,139,700**	**36%**	**10,187,750**	**24%**	**6,778,930**			**60%**	**16,966,680**

توصيات بشأن الخطوات التالية واتخاذ القرارات

- نتائج تحليل التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي الذي تم إجراءه في شهر مارس 2017م يسلط الضوء على وضع الأمن الغذائي والتغذية الذي ينذر بالخطر في البلاد خلال الفترة مارس – يوليو 2017م. السكان الذين يواجهون انعدام الأمن الغذائي بحاجة إلى مساعدات إنسانية عاجلة لإنقاذ الأرواح ولحماية سبل كسب عيشهم، وتقليص فجوات استهلاك الغذاء والحد من سوء التغذية الحاد. هناك حاجة ملحة بصورة خاصة للدعوة والضغط من أجل إيصال المساعدات الإنسانية وتقديم الدعم لتلك المناطق التي يصعب الوصول إليها.
- ينبغي إيلاء اهتمام خاص لبعض المناطق والسكان النازحين داخلياً في المحافظات التي توجد فيها بعض الجيوب من مناطق يقطنها السكان الأكثر معاناة من انعدام الأمن الغذائي الحاد التي ربما تكون موجودة ولكن تم حجبها في التحليل على مستوى المحافظات. مناطق محافظة تعز الواقعة في السهول – الساحل الغربي، ومدينة تعز والمنطقة الجنوبية في محافظة الحديدة – هي ذات أهمية خاصة.
- المناصرة والدعوة إلى رفع القيود التي تحد من استيراد السلع الأساسية والوصول إلى الخدمات الإنسانية.
- مازال الصراع الممتد يتسبب في الإضرار بحياة السكان وسبل كسب عيشهم. ينبغي على المجتمع الإنساني والمانحين والشركاء أن يواصلوا الدعوة إلى نهج المسار الثنائي لتقديم المساعدات الإنسانية، إلى جانب تنفيذ الأنشطة التي تعزز صمود سبل كسب العيش.
- ينبغي مراقبة مخرجات الأمن الغذائي والتغذية والمساعدات الإنسانية، إذ أن الوضع قد يشهد المزيد من التدهور إذا لم يتم تفعيل آليات الاستجابة. يوصي الفريق الفني الوطني للتصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي في اليمن بشدة بضرورة استمرار الجهات المعنية وصناع القرار في تقديم ما يلزم من الدعم الفني والمالي والنقل والإمداد والدعم الإداري لإجراء المسوحات المتكاملة للأمن الغذائي والتغذية التي سيتم استخدامها في التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي المقبل. هذا الأمر سوف يؤمن توافر أحدث البيانات والمعلومات لكل المحافظات.
- في سبيل ضمان التوافق والتآزر، يُنصح أصحاب المصلحة والشركاء تنظيم جمع البيانات / المعلومات وتحليلها وفقاً لمنهجيات التقييم اليمنية والدولية الموحدة. من أجل تحليل حالة الأمن الغذائي والتغذية في المستوى الإداري الأدنى، يوصي الفريق الفني الوطني للتصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي في اليمن بتخطيط جمع البيانات وتبادل المعلومات على مستوى المديريات من أجل التغلب على الثغرات في البيانات وتعزيز تحليل الأمن الغذائي على جميع المستويات.

الدورة التنشيطية والتحليل المرحلي التكامل للأمن الغذائي تم بدعم مالي وتنسيق من قبل مشروع تطوير نظم معلومات الأمن الغذائي الممول من الإتحاد الأوروبي وينفذ من قبل منظمة الأغذية والزراعة، (الفاو) بالشراكة مع السكرتارية الفنية للأمن الغذائي بوزارة التخطيط والتعاون الدولي

لمعلومات أكثر يرجى الاتصال بالعنوان التالي:
برنامج نظام معلومات المن الغذائي – منظمة الأغذية والزراعة: FAOYE-FSIS@fao.org أو السكرتارية الفنية للأمن الغذائي: drmukred@yemen.net.ye
وحدة الدعم العالمي للتصنيف المتكامل للأمن الغذائي: www.ipcinfo.org

*The EC in the global partnership is represented by the Joint Research Centre of the European Commission